



بلغ عدد الجرائم  
المرتكبة عام 2016،  
134 جريمة (هيلم  
الموسوي)

## 20 جريمة قتل في 3 أشهر فتش عن «العدالة الانتقائية»

في خلال الأشهر الثلاثة الماضية، قُتل 23 شخصاً بجرائم فردية، وفق ما تُشير أرقام «قوى الأمن الداخلي». بمعنى آخر، ارتكبت في أثناء هذه الفترة جريمتان أسبوعياً. وفيما يجري الحديث عن «انخفاض معدلات الجريمة في لبنان»، مقارنة بالدول الأخرى، يشير بعض العارفين إلى غياب معايير الإحصاء الجنائي التي تسمح بتحديد موقع لبنان الفعلي من معدلات الجريمة. أما السبب الرئيسي لتزايد عدد الجرائم الفردية في الآونة الأخيرة، فهو ما يُسمى «العدالة الانتقائية»

### هديك فرفور

منذ نحو أسبوع، قُتل محمد سعيد الضناوي على أيدي شبان من بلدة أميون (قضاء الكورة) بعدما انهالوا عليه ضرباً بسبب انزعاجهم من أصوات السيارة التي كان الضناوي يستقلها. قبل هذه الحادثة بأيام، قُتل كل من طلال عوض وخليل القطان، بعدما أُطلق عليهما شاب عشريني في منطقة قب اليباس في البقاع الرصاص من سلاحه، على خلفية إشكال حول كوب «سكافيه» (وفق الرواية الأمنية).

في الأسبوع الأول من الشهر نفسه، قُتل أديب محمد حيزان في الضاحية الجنوبية، وهو كان موظفاً في أحد المطاعم، على يد زيون شهر سلاحه في وجهه وأطلق الرصاص عليه.

في أقل من شهر، سُجّل «إعلامياً»، ثلاث جرائم فردية على خلفية أسباب تافهة، أدت إلى مقتل أربعة أشخاص. بحسب إحصاءات قوى الأمن الداخلي، قُتل في خلال الشهر الفائت سبعة أشخاص، فيما قُتل ثمانية أشخاص في خلال شهر شباط الماضي، وثمانية أشخاص في خلال كانون الثاني. أي قُتل في خلال الثلاثة أشهر الفائتة شخصان كل أسبوع بمعدل وسطي!

سنوياً، وبحسب قوى الأمن الداخلي أيضاً، بلغ عدد الجرائم المرتكبة عام 2016، 134 جريمة،

المتمثل بالجرائم ضدّ الأشخاص التي أخذت تتزايد في لبنان أخيراً.

### استنساوية المحاسبة تزيد من الجرائم

برأي ضاهر، الجرائم ضدّ الأشخاص تزيد الشعور بالأمان في المجتمع، لافتاً إلى العلاقة الجدلية بين ارتفاع عدد الجرائم ضدّ الأشخاص وهذا الشعور. أما أسباب تزايد هذا النوع من الجرائم، فهو - بحسب ضاهر - ما سُمّاه «العدالة الانتقائية». بمعنى آخر، الاستنساوية في تطبيق القوانين والعدالة والانتقائية في الالتزام في



### الجرائم ضدّ الأشخاص تزيد الشعور بالأمان في المجتمع

يفتقر لبنان إلى معايير الإحصاء الجنائي، ما يجعل مسألة مقارنته مع بقية البلدان غير دقيقة



المحاسبة، وبالتالي «هذا النوع من الواقع يخلق أنماطاً عنفية تؤدي إلى هذه الجرائم». فضلاً عن توافر وسائل القتل بنحو مباح وتغلّت السلاح، إضافة إلى الاصطفافات الحزبية وحماية الأحزاب التي تؤمّن لها لبعض الخارجين عن القانون. من هنا، يطرح ضاهر ضرورة وضع خطط اجتماعية وطنية تلحظ وسائل فعالة للتوعية وآليات واضحة تستهدف خفض معدلات هذه الجرائم، عبر معالجة أسباب تزايدها أولاً.

### إحصاءات 2014: جرائم القتل يرتكبها اللبنانيون

على الرغم من أن عدد الموقوفين السوريين لدى قوى الأمن الداخلي يعدّ مرتفعاً، (تجاوز عدد الموقوفين السوريين مثلاً عام 2014 خمسة آلاف موقوف)، إلا أن الاتهامات المُسوّقة ضدّهم تدرج ضمن ما يُسمى «جرائم مختلفة»، أي تلك المتعلقة بمخالفات شروط الإقامة أو جنح بسيطة. تُظهر آخر الإحصاءات التفصيلية المعدة عام 2014 أن 66% من الجرائم المرتكبة ارتكبها لبناني بحق لبناني، وأن هذه النسبة بلغت عام 2011 80%. أما الجرائم المرتكبة من قبل سوري بحق سوري، فقد بلغت عام 2014 نحو 12%، فيما بلغت نسبة الجرائم المرتكبة من قبل سوري بحق لبناني في عام 2014 أيضاً، 5% فقط.

من جهته، ينتقد أحد الأساتذة في العلوم الاجتماعية، السياسات المنتهجة لمعالجة مرتكبي الجرائم، لافتاً إلى تحوّل آلية العقاب عبر السجن من دون محاكمة أو غيرها من السلوكيات العنيفة إلى عوامل تزيد من حدة عنف مرتكبي الجرائم، ومُشيراً إلى غياب الإصلاحات في هذا المجال. أمّا عن ازدياد عدد الجرائم الفردية، فإلقت إلى أن الجرائم المرتكبة في البيئات الغنية، تكون دوافعها انحرافات سلوكية فردية، أما الجرائم المرتكبة في البيئات الفقيرة، فغالبا ما يكون سببها سياسة التهميش التي تخلق ما سُمّاه العمل غير المنظم والبطالة وغياب الحماية الاجتماعية والانخراط بالزبائنية السياسية التي تخلق بدورها أنماطاً وسلوكيات عنفية.

اللافت هو ما تُشير إليه الأستاذة في علم النفس الاجتماعي هيفا